



النشرة السورية

من بوليتيكال كيز Political Keys



نشرة يومية
ترصد أهم التطورات
المحلية والدولية المتعلقة
بالشأن السوري

أولاً: أبرز التطورات المتعلقة بالملف السياسي:

1. على مستوى رئاسة الجمهورية، وحكومة تسيير الأعمال:

- قالت وزارة الخارجية: سوريا تدين بأشد العبارات الجريمة الإرهابية المتمثلة بتفجير استهداف أحد مساجد مدينة حمص أثناء صلاة الجمعة، وأكدت أن هذا العمل "الإجرامي الجبان يُشكل اعتداء صارخاً على القيم الإنسانية والأخلاقية، ويأتي في سياق المحاولات اليائسة المتكررة لزعزعة الأمن والاستقرار وبثّ الفوضى بين أبناء الشعب السوري"، وأضافت: سوريا تجدد موقفها الثابت في مكافحة الإرهاب بكل أشكاله وصوره، وتشدّد على أن مثل هذه الجرائم لن تثني الدولة عن مواصلة جهودها في ترسيخ الأمن وحماية المواطنين ومحاسبة المتورطين في هذه الأعمال الإجرامية.

2. على المستوى الدولي:

- أدان كل من الأمين العام للأمم المتحدة "أنطونيو غوتيريش"، والقائم بأعمال بعثة الاتحاد الأوروبي لدى سوريا "ميخائيل أونماخت"، والأمين العام للجامعة العربية "أحمد أبو الغيط"، والأمين العام لمجلس التعاون الخليجي "جاسم محمد البديوي"، والرئيس اللبناني العماد "جوزاف عون"، وسفير كندا لدى سوريا ولبنان "غريغوري غاليفان"، ووزارات الخارجية القطرية والسعودية والإماراتية والبحرينية والأردنية والعراقية والتركية والفرنسية والأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، والأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب، ورابطة العالم الإسلامي في بيانات منفصلة التفجير الذي استهدف مسجد "علي بن أبي طالب" في مدينة حمص، وعبروا عن رفضهم القاطع للعنف والإرهاب والأعمال الإجرامية التي تسعى لزعزعة الأمن والاستقرار، وأكدوا وقوفهم إلى جانب سوريا، وتقدموا بالعزاء لقيادتها وشعبها.

3. على مستوى الزيارات المتبادلة:

- عقد وزير المالية "محمد يسر برنية" في دمشق اجتماعاً مع وفد ياباني رفيع المستوى برئاسة نائب وزير الخارجية الياباني "يوهيني أونيشي"، جرى خلاله بحث سبل تعزيز التعاون الاقتصادي والمالي بين البلدين، وفتح آفاق جديدة أمام الشراكات المستقبلية، وشمل الاجتماع مناقشة ملف الديون وبحث الخيارات والآليات التي تحافظ على مصالح الطرفين وتؤسس لتعاون مالي مستدام، في إطار حرص الجانبين على تطوير العلاقات الثنائية وتفعيل القنوات الاقتصادية المشتركة.

4. على مستوى التحركات الحكومية:

- أصدرت وزارة الاقتصاد والصناعة قراراً يقضي بتشديد العقوبات على المخالفين للإعلان عن الأسعار من خلال إجراءات تشمل فرض غرامات مالية والإغلاق المؤقت للعمليات التجارية.

- عقد معاون مدير دائرة تنظيم نقل البضائع "عبد القادر شيخو" اجتماعاً موسعاً مع أصحاب المصلحة وملاك الشاحنات لمناقشة مشروع قانون يهدف إلى استبدال وتحديث أسطول الشاحنات السوري، ووضع آلية واضحة للتجديد بما يضمن تحسين الأداء والكفاءة التشغيلية.
- عُقد اجتماع موسّع في دمشق ضمّ عدداً من الصناعيين وأصحاب منشآت التصنيع الغذائي، لمناقشة الدليل الإرشادي لسلامة الغذاء، في إطار الجهود الرامية إلى رفع جودة المنتجات وحماية صحة المستهلك.

▪ ثانياً: أبرز التطورات الأمنية والميدانية:

1. ملف التوغل الإسرائيلي:

- استهدفت القوات الإسرائيلية تل "أحمر الشرقي" في ريف القنيطرة الجنوبي بثلاث قذائف مدفعية، وترافق القصف المدفعي مع إطلاق نار من أسلحة رشاشة ومتوسطة من تل "أحمر الغربي" باتجاه المنطقة دون تسجيل إصابات بين المدنيين، بينما حلقت طائرات الاستطلاع الإسرائيلية في أجواء محافظة القنيطرة تزامناً مع القصف ما أدى إلى حالة من التوتر في القرى المحيطة، وأطلقت القوات الإسرائيلية قنابل مضيئة فوق المنطقة الواقعة بين قريتي "الصمدانية الغربية" و"الحميدية"، وبين بلدتي "حضر" و"جباتا الخشب" منتصف بريف القنيطرة الشمالي.

2. ملف الجنوب السوري (درعا):

- قتل "محمد فواز الأكراد" جراء استهدافه بإطلاق نار مباشر من قبل مجهولين يستقلون دراجة نارية أمام منزله في حي "طريق السد" بدرعا، نقل على إثرها إلى مستشفى درعا الوطني.
- داهم الأمن الداخلي بيتاً ببلدة "نصيب" بريف درعا الشرقي، بعد تلقيها بلاغاً عن وجود أسلحة داخله، وتبين أن الأسلحة تعود لفرقة "اليرموك"، وخلال المداهمة وقعت مناوشات بين أصحاب المنزل والقوة المقتحمة.

3. ملف الدور (السويداء):

- دارت اشتباكات بين الأمن الداخلي والحرس الوطني على محور بلدة "سليم"، وتبادل الجانبان القصف بالأسلحة الثقيلة على محور قرية "عرى"، وزعمت مصادر اعلامية محلية في السويداء أن الأمن الداخلي منع فرق الصيانة من الوصول لأعطال خط الكهرباء الرئيسي المغذي لمدينة "شهباء"، مهدداً إياهم بالقتل المباشر ما تسبب بدخول المدينة يومها الرابع دون كهرباء أو مياه.
- أعلنت عائلة آل "خير" في قرية "ملح" بمحافظة السويداء عبر بيان خطي متداول، براءتها الكاملة والمطلقة من "معضاد خير"، مؤكدة أن ما صدر عنه من تصرفات أو مواقف أو منشورات على وسائل التواصل الاجتماعي لا يمثلها ولا يعبر عن قيمها أو عن نسيج الجبل الاجتماعي، وشددت العائلة في بيانها

على أنها جزء أصيل من مكونات الجبل، ملتزمة بعاداته وقيمه وموقفه العام، وتمسكة بما وصفته بالثوابت المعروفة، وأوضح البيان، الذي صيغ بلغة اجتماعية حادة، أن العائلة تتبرأ من أي إساءة أو خطاب أو سلوك صدر عن "معضاد خير" بحق أي شخص أو جهة، وأكد التزامها المطلق بموقف الجبل وأهله، مع تأييدها الصريح لموقف الشيخ "حكمت الهجري"، واستنكارها لأي إساءة طالت الشيخ أو طائفة الموحدين الدروز، معتبرة أن أي خروج عن هذا الاصطفاغ يُعد خيانة تستوجب المساءلة.

4. ملف العلويين (الساحل السوري):

- فجّر مجهولون عبوات ناسفة في مسجد "علي بن أبي طالب" في حي "ودي الذهب" بمدينة حمص، وهو دار عبادة لأبناء الطائفة العلوية، ما أدى لمقتل 8 من المصلين وإصابة 18 آخرين، وأوضحت وزارة الداخلية أن الانفجار يُعد "عملاً إرهابياً"، وتحركت وحدات الأمن الداخلي فور وقوع الحادث وفرضت طوقاً أمنياً حول المسجد، فيما باشرت الجهات المختصة التحقيق وجمع الأدلة لملاحقة منفذي هذا الهجوم.

- أفرجت الجهات القضائية المختصة عن دفعة من الموقوفين في محافظة اللاذقية، بعد استكمال جميع الإجراءات القانونية والتدقيق في ملفاتهم، وذلك عقب ثبوت عدم تورطهم في جرائم قتل أو انتهاكات جسيمة أو جرائم حرب، في خطوة وصفت بأنها الأولى ضمن سلسلة دفعات سيتم الإفراج عنها خلال الفترة المقبلة، وأوضحت المعلومات القضائية أن الدفعة التي نُفذت اليوم شملت 69 موقوفاً جرى الإفراج عنهم بعد مراجعة دقيقة وشاملة لملفاتهم القضائية، والتحقق من عدم ثبوت أي مسؤولية جنائية بحقهم تتعلق بجرائم جسيمة أو انتهاكات خطيرة، مشيراً إلى أن هذا الإفراج يأتي كدفعة أولى من بين عدد من الدفعات التي ستُستكمل تبعاً خلال المرحلة المقبلة، وجرى تنفيذ قرارات الإفراج عقب استكمال الإجراءات القانونية من قبل الجهات القضائية المختصة، التي أكدت أن عملية التدقيق استندت إلى معايير قانونية صارمة، شملت مراجعة الأدلة والملفات والتحقيقات، لضمان عدم الإفراج إلا عن ثبوت بشكل قاطع عدم تورطه بأي أفعال جرمية، ولا سيما تلك المتعلقة بسفك الدماء أو الانتهاكات الجسيمة.

5. ملف قسد (المنطقة الشرقية):

- قال مصدر مسؤول في وزارة الخارجية السورية: التأكيد المتكرر على وحدة سوريا يتناقض مع الواقع القائم في شمال شرق سوريا، حيث توجد مؤسسات إدارية وأمنية وعسكرية خارج إطار الدولة تُدار بشكل منفصل، ما يكرّس الانقسام بدل معالجته، الحديث عن دمج مؤسسات شمال شرق سوريا ضمن مؤسسات الدولة بقي في إطار التصريحات النظرية دون خطوات تنفيذية أو جداول زمنية واضحة، ما يثير الشكوك حول جدية الالتزام باتفاق 10 - 3 - 2025، وأضاف: رغم الإشارة المستمرة من قيادة "قسد" إلى استمرار الحوار مع الدولة السورية، لم تُسفر هذه المباحثات عن نتائج ملموسة، ويبدو أن هذا الخطاب يُستخدم لغايات إعلامية وامتصاص الضغوط السياسية، في ظل جمود فعلي وغياب إرادة

حقيقية للانتقال إلى التطبيق، وذكر أن التصريحات المستمرة من قيادة "قسد" بأن النفط ملك لجميع السوريين يفقد مصداقيته طالما لا يُدار ضمن مؤسسات الدولة ولا تدخل عائداته في الموازنة العامة، وإن الحديث عن وجود تقارب في وجهات النظر، يبقى دون قيمة ملموسة ما لم يُترجم إلى اتفاقات رسمية واضحة بآليات تنفيذ مجدولة زمنياً، وأكد أن الطرح الحالي للامركزية يتجاوز الإطار الإداري نحو لا مركزية سياسية وأمنية تهدد وحدة الدولة وتكثّر كيانات أمر واقع، بينما يتجاهل الحديث عن إدارة المنطقة من قبل "أهلها" واقع الإقصاء السياسي واحتكار القرار وغياب التمثيل الحقيقي للتنوع المجتمعي في شمال شرق سوريا، وشدد على أنه فيما يخص الملف العسكري فإن الحديث عن تفاهات لا ينسجم مع استمرار وجود تشكيلات مسلحة خارج إطار الجيش السوري وبقيادات مستقلة وارتباطات خارجية، بما يمس السيادة ويعرقل الاستقرار، وينسحب الأمر ذاته على السيطرة الأحادية على المعابر والحدود واستخدامها كورقة تفاوض، وهو ما يتناقض مع مبادئ السيادة الوطنية.

- قال "مسد" في بيان له، "يتقدم مجلس سوريا الديمقراطية بأحرّ التعازي وصادق المواساة إلى أهالي وذوي الضحايا الذين قضوا جزءاً الهجوم الإرهابي الغادر الذي استهدف مسجد الإمام علي بن أبي طالب في مدينة حمص، متمنياً الشفاء العاجل للجرحى والمصابين"، وتابع "ندين هذه الجريمة الإرهابية المدانة بأشدّ العبارات"، واعتبر أن "مثل هذه الأعمال الإجرامية لا تستهدف مكوّناً بعينه، بل تطال السلم الأهلي السوري برمّته، وتضرب أسس التعايش والنسيج الوطني، وتسعى إلى بثّ الفتنة وإعادة إنتاج العنف وعدم الاستقرار"، وأكد أن "مواجهة الإرهاب تتطلّب جهداً وطنياً سورياً جامعاً، يقوم على الشراكة والمسؤولية المشتركة، باعتبار أن الإرهاب خطر عابر للمناطق والمكونات، ولا يهدد سوريا فحسب، بل يمتدّ بأثره إلى أمن واستقرار المنطقة والعالم"، وأشار إلى أن إنجاح اتفاق 10 - 3 - 2025، ضرورة وطنية ملحّة، ومدخلاً أساسياً لتجفيف منابع الإرهاب، وإفشال مشاريع الفوضى، وتهيئة الأرضية لحلّ سياسي شامل يلبي تطلّعات السوريين في الأمن والاستقرار والعدالة، وفقاً للبيان.

- استهدفت "قسد" حاجزاً لقوى الأمن الداخلي في دوار "شيخان" بمدينة حلب ما أسفر عن إصابة أحد عناصره بجروح، ما أدى لتجدد الاشتباكات بين الجانبين بشكل محدود وسط اتهامات متبادلة بالمسؤولية عن التصعيد، حيث قال قائد الأمن الداخلي في محافظة حلب العقيد "محمد عبد الغني"، إن قناصة "قسد" المنتشرين في حيي "الشيخ مقصود" و"الأشرفية" أقدموا على استهداف أحد حواجز وزارة الداخلية في أثناء قيام عناصره بمهامهم في تنظيم حركة دخول وخروج المدنيين، بالمقابل، قالت قوات "أسايش" في حلب، إن أحد حواجز قواتها بمحيط دوار "شيخان" تعرض لقصف بقذيفتين صاروختين من نوع مصدرهما ما سمّتها "فصائل تابعة لحكومة دمشق"، ما أدى إلى حالة من التوتر في محيط المنطقة.

- أسقطت قوات الجيش العربي السوري مسيرات معادية أطلقتها "قسد" تجاه مواقع الجيش في سد "تشرين" بريف حلب الشرقي.
- هاجم مسلحون مجهولون مقرّاً لـ "قسد" بالأسلحة الرشاشة وقذيفتي آر بي جي ببلدة "ذيبان" بريف دير الزور الشرقي، تخللها اندلاع اشتباكات بين الطرفين استمر لدقائق لتقتصر الأضرار على الماديات، وشن مسلحون مجهولون هجوماً آخراً شنه بالقنابل اليدوية والأسلحة الرشاشة استهدف مقرّاً آخراً ببلدة "مراط" بريف دير الزور الشرقي، دون أضرار تذكر، واستهدف مسلحون مجهولون مقاتلاً من "قسد" أثناء إجازته في بلدة "الصور" شمال دير الزور، ما أسفر عن إصابته بطلق ناري نُقل على أثره للعلاج في مشفى البلدة.
- شارك المئات في وقفات احتجاجية ضد "قسد" في ساحة المرجة بالعاصمة دمشق وبلدة "سلوك" شمال الرقة، تحت شعار "رفع الظلم عن أهل الجزيرة"

6. ملف وزارة الدفاع والفصائل العسكرية:

- ترأس محافظ إدلب "محمد عبد الرحمن" اجتماعاً أمنياً وعسكرياً ضمّ قائد قوى الأمن الداخلي العميد "غسان باكير"، وقادة الفرقتين "64" و"84" التابعتين لوزارة الدفاع والمتمركزتين في المحافظة، بحضور مدير الشؤون السياسية "حسن خطيب"، وعدد من كبار ضباط الأمن وقيادات الفرق العسكرية العاملة في المنطقة، ناقش المجتمعون مجموعة من الملفات المرتبطة بالوضع الأمني والعسكري في إدلب، مؤكداً ضرورة تعزيز التنسيق بين الأجهزة الأمنية ووحدات وزارة الدفاع، بما يسهم في ترسيخ حالة الاستقرار ورفع مستوى الجاهزية، وتطوير آليات الاستجابة للمخاطر والتحديات الميدانية.
- أعلنت إدارة الإعلام والاتصال في وزارة الدفاع عن القبض على 12 شخصاً بينهم عناصر وضباط مرتبطون بالنظام السابق خلال عملية أمنية على الحدود مع لبنان، ولفتت الإدارة في بيان رسمي إلى تسليمهم إلى الجهات المختصة لاتخاذ الإجراءات اللازمة. ملف الأمن العام، وتحركات إدارة الأمن العام:
- أكد المتحدث باسم وزارة الداخلية "نور الدين البابا" أن التفجير الإرهابي الذي استهدف مسجد الإمام علي بن أبي طالب في حي وادي الذهب بمدينة حمص صباح اليوم، يمثل محاولة فاشلة لاستهداف الوحدة الوطنية التي تعيشها سوريا، مشدداً على أن هذه الجريمة لن تمر دون محاسبة، وأوضح "البابا" أن قوى الأمن الداخلي انتقلت فوراً إلى المكان، وفرضت طوقاً أمنياً، وبدأت باتخاذ الإجراءات المعتادة في مسرح الجريمة، وأشار إلى أن التحقيقات جارية لكشف هوية المنفذ ودوافعه، وما إذا كان هناك من يقف خلفه أو يسهل له الحصول على المواد المتفجرة، مؤكداً أن قوى الأمن الداخلي باتت تمتلك رأس خيط مهماً قد يقود إلى كشف ملابسات التفجير وتقديم المجرم أو المجرمين إلى العدالة قريباً، ولفت المتحدث إلى أن هوية المنفذ لم تُعرف بعد، لكن المستفيدين من هذا العمل الإجرامي هم أطراف داخلية وخارجية لا

يرضيها ما تحقق في سوريا من وحدة وطنية ووفاق مجتمعي، مشيراً إلى أن أصحاب الدعوات الانفصالية والطائفية هم من يغذون هذه الجرائم ويؤججون الفتنة بدعم من جهات تحتضنهم وتمولهم، وشدد "البابا" على أن محاولة ابتزاز الدولة السورية بالإرهاب أو استخدام التفجيرات لتحقيق مكاسب سياسية ستفشل ولن تنجح، مؤكداً أن الوحدة الوطنية السورية أقوى من أي استهداف، وأن شهداء وجرى التفجير الإرهابي اليوم ينتمون إلى مختلف المكونات السورية، ما يُثبت أن المستهدف هو الشعب السوري بأكمله.

- أصيب عدد من عناصر دورية تتبع للضابطة الجمركية جراء استهدافهم على طريق حلب - الرقة، جراء استهدافهم من قبل مسلحين مجهولين.
- قتل 5 أشخاص داخل منزلهم في ظروف غامضة بحي "البياض" في مدينة حماة، فيما طوقت قوى الأمن الداخلي المكان وبدأت التحقيق لكشف ملابسات الجريمة، وقالت وزارة الداخلية: نتائج التحقيقات الأولية أظهرت أن الزوج أقدم على قتل زوجته وبناته الثلاث، قبل أن يُقدم على قتل نفسه، فيما لا تزال التحقيقات مستمرة لمعرفة الدوافع والملابسات الكاملة للجريمة.
- ألقى مجهول قنبلة على كنيسة "مرقد السيدة العذراء" في مدينة "الزبداني" بريف دمشق ما أدى لأضرار مادية.

7. ملف داعش والتنظيمات الجهادية:

- تبنى فصيل يطلق على نفسه اسم "سرايا أنصار السنة"، تفجير عبوات ناسفة داخل مسجد الإمام علي بن أبي طالب في مدينة حمص، وأضاف الفصيل أنه فجر العبوات بالتعاون مع مسلحين من جماعة أخرى، دون ذكرها على وجه التحديد، وأشار إلى أن التفجير أدى إلى مقتل وإصابة 40 شخصاً من "النصيريين" (الطائفة العلوية)، نافياً أن يكون المسجد الذي وصفه في بيانه بـ"المعبد"، تابعاً لأهل السنة والجماعة.

▪ ثالثاً: قراءة تحليلية لأبرز التطورات والسيناريوهات المتوقعة:

تعكس التطورات الأخيرة على الساحة السورية مرحلة شديدة الحساسية تتقاطع فيها اعتبارات الأمن الوطني مع مسارات إعادة ضبط التوازن السياسي والمؤسساتي، في ظل بيئة إقليمية ودولية ما تزال متحفظة لكنها تراقب باهتمام مسار الاستقرار الداخلي. التفجير الإرهابي الذي استهدف مسجد الإمام علي بن أبي طالب في حمص شكّل الحدث المفصلي الأبرز، ليس فقط لرمزيته الطائفية الخطيرة، بل لتوقيته الذي يأتي في لحظة تحاول فيها الدولة إعادة إنتاج سردية "الوحدة الوطنية" بعد سنوات من التشظي. ردّ وزارة الخارجية السورية كان محسوباً بدقة، إذ أعاد تثبيت خطاب الدولة كضامن للأمن ومكافحة الإرهاب دون موارد، في محاولة واضحة لإغلاق الباب

أمام أي تأويل طائفي أو تشكيك بقدره المؤسسات على ضبط المشهد الداخلي، وهو خطاب تعزز لاحقاً عبر تصريحات وزارة الداخلية التي ركزت على تحميل المسؤولية لقوى داخلية وخارجية تسعى لإفشال مسار التهدة المجتمعية.

الدلالة الأهم تمثلت في حجم الإدانات الدولية والعربية غير المسبوقة من حيث الاتساع والتنوع، والتي عكست من جهة إعادة إدماج سوريا تدريجياً في الفضاءين العربي والدولي بوصفها "دولة ضحية للإرهاب"، ومن جهة أخرى استعداد هذه الأطراف لمنح دمشق هامش شرعية أوسع في مقارنة الملف الأمني داخلياً. هذا التوافق الدولي لا يعني تحوُّلاً استراتيجياً كاملاً، لكنه يشير إلى اعتراف ضمني بأن تفكيك البؤر الجهادية والفوضوية بات مصلحة مشتركة، خاصة في ظل المخاوف الإقليمية من عودة التنظيمات العابرة للحدود.

على المستوى الحكومي، تظهر التحركات الاقتصادية والتنظيمية، من تشديد الرقابة على الأسعار، إلى مشاريع تحديث أسطول الشاحنات، وصولاً إلى رفع معايير سلامة الغذاء، كرسائل داخلية موجهة للشوارع مفادها أن الدولة تحاول استعادة دورها الخدمي والتنظيمي، رغم هشاشة الموارد. هذه الإجراءات لا تحمل أثراً اقتصادياً فورياً، لكنها تسعى إلى ترميم الثقة بين المواطن والمؤسسات، وهي ثقة تآكلت بشدة خلال سنوات الحرب والعقوبات. في السياق نفسه، يكتسب اللقاء مع الوفد الياباني أهمية خاصة، إذ يشير إلى محاولة فتح قنوات مالية غير غربية تقليدية، والبحث في ملف الديون بما يخفف الضغط عن الاقتصاد السوري دون الارتهان الكامل للمحور الروسي-الإيراني، ما يعكس براغماتية متزايدة في السياسة الاقتصادية الخارجية.

أمنياً، يستمر الجنوب السوري والسويداء تحديداً كنقاط توتر بنيوية. عمليات الاغتيال في درعا تؤكد أن السلاح غير المنضبط ما يزال حاضراً، وأن التسويات السابقة لم تنجح في تفكيك الشبكات المسلحة بالكامل. أما في السويداء، فإن الاشتباكات بين الأمن الداخلي والحرس الوطني، وملف الكهرباء والمياه، تكشف عن صراع نفوذ محلي يتجاوز البعد الخدمي إلى كونه اختباراً لسلطة الدولة وحدود تدخلها في بيئة اجتماعية شديدة الحساسية. بيان عائلة آل "خير" يعكس بوضوح آليات الضبط الاجتماعي التقليدية في الجبل، ومحاولة عزل الأصوات المتطرفة داخلياً، بما يخدم الحفاظ على وحدة الموقف الدرزي حول مرجعية الشيخ حكمت الهجري، وهو ما يحدّ من احتمالات الانزلاق إلى مواجهة مفتوحة، لكنه لا يلغي جذور الأزمة.

في الساحل، يحمل الإفراج عن دفعة من الموقوفين دلالات سياسية وأمنية مزدوجة. من جهة، هو رسالة تطمين موجهة للبيئة العلوية بعد ضربة حمص الإرهابية، ومن جهة أخرى محاولة لإعادة تأكيد "دولة القانون" كمرجعية، عبر الإيحاء بأن الاعتقال لم يعد أداة جماعية بل مساراً قضائياً مضبوطاً. هذا المسار، إن استمر، قد يسهم في تخفيف الاحتقان، لكنه يبقى هشاً أمام أي اختراق أمني جديد.

ملف "قسد" يظل الأخطر على المدى المتوسط. التصعيد الخطابي من وزارة الخارجية السورية يعكس نفاذ صبر واضح تجاه ما تعتبره مراوغة سياسية، خاصة في ظل غياب خطوات تنفيذية لاتفاق 10-3-2025. في المقابل، يحاول "مسد" التمسك بخطاب وطني عام يدين الإرهاب ويدعو للشراكة، لكن الوقائع الميدانية، من الاشتباكات في حلب، إلى الهجمات المتكررة في دير الزور، تُظهر أن المنطقة الشرقية ما تزال مسرحاً لصراع سيادة مفتوح، تُستخدم فيه المعابر والنفط والسلاح كورقات ضغط متبادلة. الاحتجاجات ضد "قسد" في دمشق وسلوك تشير إلى اتساع الفجوة بينها وبين قطاعات اجتماعية ترى في إدارتها شكلاً من أشكال الإقصاء، ما يضعف موقعها التفاوضي مستقبلاً.

في إدلب، يعكس الاجتماع الأمني-العسكري مستوى عالياً من التنسيق بين الإدارة المدنية ووزارة الدفاع، في محاولة لتفادي سيناريوهات الانفلات أو الاختراق، خصوصاً في ظل حساسية المحافظة وتاريخها المعقد. القبض على عناصر مرتبطة بالنظام السابق على الحدود مع لبنان يندرج ضمن سياسة "تنظيف الهوامش"، ومنع تشكل شبكات موازية قد تستثمر في الفوضى أو التهريب.

أما عودة التنظيمات الجهادية إلى الواجهة، عبر تبني "سرايا أنصار السنة" لتفجير حمص، فهي أخطر مؤشرات المرحلة. الخطاب الطائفي الصريح في بيان التنظيم يؤكد أن الهدف ليس مجرد إرباك أمني، بل محاولة إعادة إنتاج صراع هوياتي دموي، مستفيداً من أي تصدع اجتماعي أو سياسي. هذا يضع الدولة أمام اختبار حقيقي: إما النجاح في الجمع بين الحسم الأمني والمعالجة السياسية والاجتماعية، أو مواجهة موجة عنف قد تتوسع جغرافياً.

هذا الملف من إعداد

بوليتيكال كيز Political Keys



منصة إعلامية مستقلة، غير حكومية، تعدُّ تقارير رصدية ودوريةً لأهم الأحداث في الشرق الأوسط وإفريقيا في المجالات السياسية والعسكرية والأمنية، وتقدّم تحليلات موسّعة لأبرز الأخبار والأحداث الساخنة بشكل مهني وموضوعي. تضع بوليتيكال كيز Political Keys الخبر في سياقه وتقدّم لكم قراءة موضوعية ومعتمّقة لأهم التحولات والقضايا الدولية.

مصدر المعلومات الموثوق لصناع القرار والباحثين

www.politicalkeys.net

جميع الحقوق محفوظة © 2025

Political Keys بوليتيكال كيز



للتواصل معنا عبر واتساب